

أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل  
"دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"

The impact of accounting information characteristics in financial decision making  
"Case study of a set of Algerian economic firms"

سعاد معاليم<sup>1</sup>، سميحة بوحفص<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، s\_souad88@yahoo.com

<sup>2</sup> جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر، bouhaf.samiha@yahoo.fr

تاريخ النشر: 19 / 12 / 2019

تاريخ القبول: 24 / 11 / 2019

تاريخ الاستلام: 03 / 03 / 2019

**ملخص:**

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، هذه الدراسة تضمنت جانبين، جانب نظري وجانب تطبيقي، تم الاعتماد في الجانب التطبيقي على استبيان صمم لخدمة أهداف هذه الدراسة ووزع على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

بعد جمع البيانات ومعالجتها إحصائياً بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS-v23)، كانت أهم النتائج المتوصل إليها أنه يوجد أثر لخصائص المعلومات المحاسبية على اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

**كلمات مفتاحية:** جودة المعلومات المحاسبية، الملاءمة، الموثوقية، الثبات، القابلية للمقارنة، قرار التمويل،

تصنيف JEL: M41، G32.

**Abstract:**

This study aims to determine the impact of the accounting information characteristics on the financial decision making in the Algerian economic firms. The study is composed of two parts, theoretical and practical; in the second one a questionnaire was formulated in order to achieve the study objectives, and distributed on a sample of Algerian economic firms.

After analysis the data through (SPSS-v23), the results assured that there is an impact for accounting information characteristics on financial decision making in Algerian economic firms.

**Keywords:** Relevance, Reliability, Stability, Comparability, Financial decision.

**Jel Classification Codes:** M41, G32.

**Résumé:**

L'objet de cette étude était d'estimer l'impact des caractéristiques des information comptables (primaires et secondaires) dans la prise des Décisions de financement dans les entreprises économiques algériennes, l'étude se compose de deux parties, théorique et pratique, dans la deuxième partie nous avons employé un questionnaire qui visait à réaliser les adjectifs de l'étude, en le distribuant sur un échantillon des entreprises économiques algériennes.

Après la collecte des données et le traitement par (SPSS-v23) on a conclu à l'existence d'un impact des caractéristiques des informations comptables sur la décision du financement dans les entreprises économiques algériennes.

**Mots-clés:** la compatibilité, la fiabilité, la stabilité, l'aptitude à la comparaison, la décision du financement.

**Codes de classification de Jel:** M41, G32.

## 1. مقدمة:

تعد القرارات المالية من أهم القرارات الإستراتيجية التي تحوز على اهتمام الجهات المكلفة بالعمليات الإدارية، فعلى أساسها تتحدد مختلف القرارات الوظيفية الأخرى كالتخطيط، الرقابة، التنظيم وغيرها، من أبرزها قرار التمويل الذي يعد هو المحدد الأساسي لتلبية احتياجات المؤسسة ماليا سواء بتوفير مصادر تمويل داخلية أو خارجية وفق نوع المؤسسة وحجمها والغرض من التمويل ذاته بأقل تكلفة ممكنة، وهذا لا يمكن أن يتم إلا بتوفر جملة من المعلومات المالية من أجل تسهيل هذه العملية، هذه المعلومات التي تعد أهم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة.

نتيجة تزايد اهتمام العديد من الباحثين في مجال المحاسبة بالمعلومات المحاسبية والتركيز على طريقة إعدادها وأشكال تقديمها لمستخدميها، تم التأكيد أيضا على ضرورة تحليلها بخصائص نوعية مميزة، فقد ظهرت عدة دراسات على مر سنوات عديدة لإبراز أهمية هذه الخصائص وعلاقتها بمتغيرات أخرى تخدم المؤسسات بصفة عامة ومستخدمي المعلومات المحاسبية بصفة خاصة.

وانطلاقا من كون عملية اتخاذ قرار التمويل تتطلب توفر معلومات مالية ذات طابع محاسبي نوعي يمكن طرح الإشكالية التالية: هل يوجد أثر للخصائص النوعية - الرئيسية والثانوية - للمعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

انطلاقا من هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

■ هل يوجد أثر للخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0,05$ )؟ وقد تم تقسيمه إلى سؤالين جزئيين هما:

✓ هل يوجد أثر لخاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0,05$ )؟

✓ هل يوجد أثر لخاصية موثوقية المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0,05$ )؟

■ هل يوجد أثر للخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية أثر في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0,05$ )؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة من منطلق الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

■ الفرضية الأولى: يوجد أثر للخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0,05$ )، وتم تقسيمها إلى فرضيتين جزئيتين هما:

✓ يوجد أثر لخاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0,05$ )؛

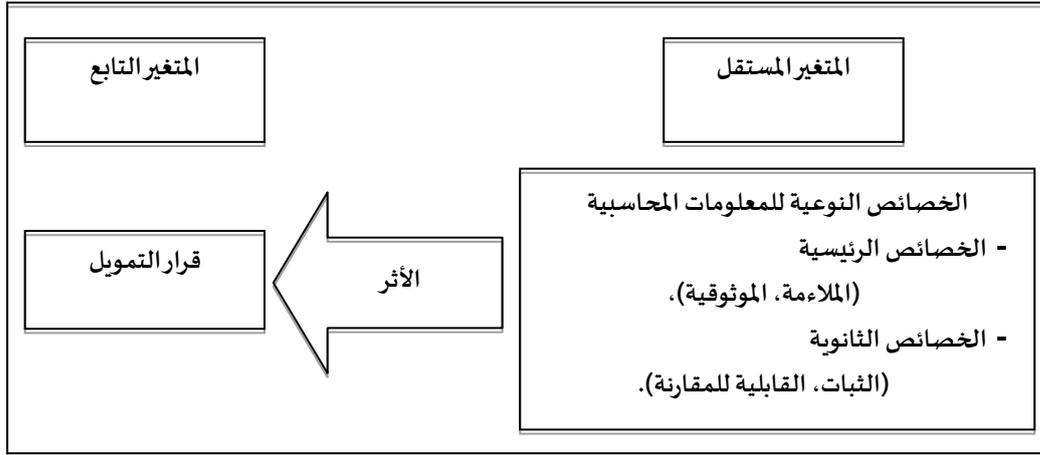
✓ يوجد أثر لخاصية موثوقية المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0,05$ ).

■ الفرضية الثانية: يوجد أثر للخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0,05$ ).

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة أثر الخصائص الرئيسية والثانوية للمعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
  - تحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كونها المحدد الأساسي لجودة المعلومات المحاسبية المراد العمل بها؛
  - تبيان أهمية قرار التمويل من خلال تحديد أهم الأساسيات التي يجب مراعاتها عند اتخاذ هذا النوع من القرارات؛
- نموذج الدراسة: يمكن تبسيط نموذج الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل 1: نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين

منهج الدراسة: قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الاعتماد أيضا منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي مستخدمين في ذلك أداة أساسية وهي الاستمارة وهذا بغرض اختبار فرضيات الدراسة التي تم وضعها، كما تم استخدام بعض الاختبارات الإحصائية من أجل تحليل النتائج بالاعتماد على برنامج "SPSS v23".

## 2. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) البيان رقم (2) سنة 1980 والذي حدد فيه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يجب استخدامها للحكم على أهمية المعلومات المحاسبية المستخدمة في عملية صنع القرار، أي أن توفر تلك الخصائص يعبر على أن المعلومات مفيدة ويجب إبلاغها وتوصيلها لمستخدميها، ومن خلال الجدول التالي يمكن تلخيص الخصائص النوعية التي تضمنها هذا البيان كمايلي:

الجدول 1: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق البيان رقم (2) الصادر عن (FASB)

إتخاذ القرار	هدف المعلومة المحاسبية
المنفعة > التكلفة	المحدد العام
متخذو القرارات	مستخدمو المعلومات المحاسبية
القابلية للفهم	خصائص مستخدمو المعلومات المحاسبية
الملاءمة: القيمة التنبؤية، القيمة الارتدادية التوقيت المناسب. الموثوقية: التحقق، الحياد، الدقة (الصدق).	الخصائص الرئيسية (الأساسية) وعناصرها
القابلية للمقارنة – الاتساق (الثبات)	الخصائص الثانوية

Source: Thomas G.Evans, **Accounting theory: Contemporary Accounting Issues**, Thomson South-western, U.S.A, 2003, P 150.

1.2 الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية: أشار FASB إلى أن الملاءمة والموثوقية هما الخاصيتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرار، وأن "الخواص التي تفرق المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) عن المعلومات الأدنى (الأقل إفادة) هما الملاءمة والمصدقية (الموثوقية)، مع بعض الخواص الأخرى المتفرعة منها." (وايجنت، 2005، صفحة 69)

فإذا فقدت أي من هاتين الخاصيتين فلن تكون المعلومات مفيدة للمستخدمين المعنيين.

1.1.2 خاصية الملاءمة: المعلومات الملاءمة هي: "تلك المعلومات التي تحمل على الأقل ثلاثة أبعاد وهي التأثير في الأهداف وتسمى الملاءمة للأهداف، والتأثير في الفهم وتسمى بالملاءمة الدلالية، والتأثير في اتخاذ القرارات وتسمى بالملاءمة للقرارات." (نعوم، 2012، صفحة 290)

لأجل تحقق خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية لا بد أن تتوفر على الخصائص الفرعية التالية: (النمر، 2014، صفحة 237، 238).

1.1.1.2 التوقيت المناسب: أي توصيل المعلومات إلى متخذي القرار في الوقت المناسب الذي يمكنهم من تحقيق أكبر فائدة مرجوة من هذه المعلومات.

2.1.1.2 القدرة التنبؤية: إذ أن التنبؤ بالمعلومات يعني إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية، وكلما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة من الواقع فإنها تكون أكثر ملاءمة.

3.1.1.2 التغذية العكسية: أو ما يعرف بالتغذية الراجعة أو الارتدادية، فكلما توفرت في المعلومات التي يخرجها النظام سمة الارتدادية أسهمت في تحسين وتطوير نوعية المخرجات المستقبلية.

2.1.2 خاصية الموثوقية: يمكن القول أنه لتكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون موثوقة، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول. (جمعة، 2010، صفحة 42).

حتى تكون المعلومات المحاسبية موثوقة فإنه يجب أن تتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية: (السيوطي، 2008، صفحة 333)

1.2.1.2 خاصية قابلية التحقق: يقصد بذلك أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر مستقل عن الشخص الأول بتطبيق نفس الأساليب.

2.2.1.2 خاصية الحياد: أو عدم التحيز أي عدم التأثير على المعلومات وعدم تهيئتها بصورة مقصودة يمكن أن تخدم مستخدم دون آخر.

3.2.1.2 خاصية الصدق في التعبير: ويقصد بها وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات وبين الظواهر المراد التقرير عنها، فالعبرة بصدق تمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد شك.

## 2.2 الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

إن توفر الخصائص الأساسية يترتب عنه أن تكون هناك خصائص ثانوية لتزيد من أهمية ثبات هذه الخصائص وذلك ما يتطلب أن تكون المعلومات المحاسبية تتصف بالثبات في طرق إعدادها من أجل تسهيل عملية مقارنتها مع بعضها البعض ويمكن توضيح مفهوم هذه الخواص وفق التالي:

1.2.2 خاصية الثبات: هي خاصية مبنية على أساس مبدأ الثبات والذي يقصد به أن تطبيق المؤسسة نفس الأساليب والطرق لنفس الأحداث المحاسبية من فترة محاسبية إلى أخرى، فعندما تطبق طريقة محاسبية واحدة لنفس الحدث من فترة لأخرى فإنها تعتبر ثابتة في استخدامها للمعايير المحاسبية، ولا يعني ذلك أن المؤسسة لا يمكنها التحول من طريقة محاسبية معينة إلى أخرى، حيث يمكنها التغيير في السياسات والطرق المحاسبية إذا أثبتت أفضليتها، في هذه الحالة يلزم الإفصاح عن طبيعة وأثر التغيير المحاسبي في التقارير المالية وخاصة بالفترات التي حدث فيها التغيير (جمعة هوام، 2010، صفحة 7، 8)

2.2.2 خاصية القابلية للمقارنة: يقصد بها إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو لفترات أخرى سابقة لنفس المؤسسة، حيث يستفيد مستخدمي المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل وتتبع أداء المؤسسة ومركزها المالي من فترة لأخرى، كما تعتبر المعلومات التي تم قياسها والتقارير عنها بصورة مماثلة عن المؤسسات المختلفة قابلة للمقارنة وتمكن هذه الخاصية المستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية طالما أنه لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية غير مماثلة (حميدات، 2008، صفحة 10)

3. قرار التمويل: سنتطرق لأهم جوانب المفاهيمية لقرار التمويل وفق التالي:

1.3 مفهوم قرار التمويل: لتحديد مفهوم قرار التمويل لابد من التطرق إلى:

1.1.3 تعريف قرار التمويل: قرار التمويل هو قرار: "يبحث في الكيفية التي تتحصل بها المؤسسة على الأموال الضرورية للاستثمارات، فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء إلى الاستدانة، هذا القرار مرتبط ارتباطاً وثيقاً بقرار الاستثمار لأنه ستكون هناك مقارنة بين معدل مردودية المشروع الاستثماري وتكلفة تمويله، وبما أن الموارد المالية محدودة، فيجب عليها أن تختار المشاريع الاستثمارية التي تضمن لها مردودية مرتفعة مع تكلفة منخفضة وتقلص من أخطار الإفلاس." (مليكة زغيب، 2009، صفحة 2).

كما يعرف بأنه "القرار الذي يتعلق بأنواع مصادر الأموال وكيفية الحصول عليها، والموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول إلى هيكل رأس المال الأمثل" (رمضان، 2005، صفحة 9)

2.1.3 أهمية التمويل: كما هو معروف، فإن التمويل يعتبر فرعاً من فروع علم الاقتصاد، وتبرز أهميته كونه يؤمن ويسهل إنتقال الفوائض النقدية والقوة الشرائية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى تلك الوحدات التي لها عجز مالي، فالوحدات الاقتصادية التي لها عجز هي تلك الوحدات التي يزيد إنفاقها على السلع والخدمات عن دخلها، في حين أن الوحدات ذات الفائض هي تلك التي يزيد دخلها عما تنفقه على السلع والخدمات، وعامة تعتمد آلية التمويل على جملة من الحوافز التي تحمل عن طريقها الوحدات الاقتصادية ذات الفائض لأن تتنازل عن فوائضها النقدية لصالح الوحدات الاقتصادية ذات العجز، وهذا الأمر يعطي الحركية والحيوية اللازمة والضرورية لتحقيق وتيرة نمو اقتصادي مقبول وتنمية شاملة ثم تحقيق الرفاهية للمجتمع، ولعل من أبرز العناصر الدالة على أهمية التمويل ما يلي: (براق، 1999، صفحة 41)

- توفير المبالغ النقدية اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز في أوقات الحاجة؛

- تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة.

3.1.3 مخاطر التمويل: يمكن تقسيم مخاطر التمويل إلى: (الحاج، 2010، صفحة 22، 23)

1.3.1.3 المخاطر المادية: في حالة عدم تسديد المبالغ المقرضة مما ينتج عنه خسائر أي تكاليف إضافية.

2.3.1.3 المخاطر الفنية: وهي المخاطر التي تنتج من حقيقة أن مهارة المنتج قد تتناسب مع خطئه، ومن أجل ذلك وبالرغم من الوسائل المعروفة فإن المنتج قد يفشل في عمل الشيء المرغوب.

3.3.1.3 المخاطر الاقتصادية: وهي تلك المخاطر الناجمة عن أسباب اقتصادية بحتة وتنقسم إلى نوعين:

- مخطر انخفاض الطلب على المنتج الممول؛

- مخاطر عدم كفاية عرض الموارد اللازمة لصنع المنتج المخطط له.

2.3 أساسيات قرار التمويل: والمتمثلة في:

1.2.3 هيكل التمويل: يعرف هيكل التمويل بأنه: "هيكل مصادر التمويل أو جانب الخصوم وحقوق الملكية في كشف الميزانية العمومية". (التميمي، 2009، صفحة 349)

وعليه يمكن القول أن مكونات هيكل التمويل تتمثل في مصادر التمويل القصيرة وطويلة الأجل ويمكن تفصيلها كما يلي:

1.1.2.3 مصادر التمويل قصيرة الأجل: تلجأ لها المؤسسة من أجل تغطية احتياجاتها الدورية أو ما يعرف بتمويل النشاط الاستغلالي للمؤسسة، لا يتجاوز أجل استحقاقها السنة الواحدة ومن أهم أنواعها نجد: (شبيب، 2006، صفحة 227، 218)

أ- الائتمان التجاري: هو عبارة عن تمويل يمنحه المورد إلى المشتري عن شراء بضاعة بقصد إعادة بيعها أو استخدامها.

ب- الائتمان المصرفي: تحتاج المشاريع عادة خلال دورتها الاستثمارية التشغيلية إلى قرض قصير الأجل لتغطية احتياجاتها خلال هذه الدورة.

2.1.2.3 مصادر التمويل طويلة الأجل: هي المصادر التي تلجأ إليها المؤسسة من أجل تمويل احتياجاتها التي تتميز بضخامة مبالغها التمويلية وطول المدة الزمنية المحددة لإنجازها وتتمثل في:

أ- مصادر داخلية: إن التمويل الداخلي يعد من أهم مصادر التمويل في المؤسسة لما له من خصائص ومميزات إذ يعتبر أحد أهم المكونات الأساسية للتمويل (Zavi Bodie, 2001, p. 465)

وتعرف مصادر التمويل الداخلية بأنها "عملية احتجاز النتائج المحققة من طرف المؤسسة واستخدامها في عملية تمويل نموها ذاتيا، حيث يفاضل المساهمون بين عملية توزيع الأرباح وبين تعظيم قيم المؤسسة عبر زيادة رأس المال (Pascal Barneto, 2009)" (p. 332)

ب- مصادر خارجية: هي المصادر التي تلجأ المؤسسة من خلالها إلى استئانة مبالغ كبيرة بطرق متعددة ومن جهات مختلفة ويكون أجل استحقاقها سنة أو أكثر ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- السندات: تعتبر السندات أحد صور الاقتراض طويل الأجل.

- القروض البنكية: يمكن تعريف القروض طويلة الأجل على أنها "عقد يتم بين المؤسسات المالية المانحة للقرض، والمؤسسات التي تعاني من عجز في تمويل استثماراتها والتي تعتبر كطالبة لهذه القروض، وفق بنود وشروط يتم تحديدها في العقد من خلال التفاوض (Pilverdier-Latreyte, 1999, p. 334).

- الاستئجار (التمويل الإيجاري): الاستئجار هو: "عقد يسمح بموجبه المؤجر للمستأجر بإستعمال معدات أو تجهيزات خاصة، مقابل التزام هذا الأخير بدفعات استئجار متتالية خلال مدة العقد" (ماهر شكري، 2004، صفحة 150)

2.2.3 تكلفة التمويل: تعددت التعاريف التي تطرقت لتكلفة التمويل ونذكر منها:

تعرف تكلفة التمويل على أنها: "عبارة عن الحد الأدنى من العائد الذي ينبغي تحقيقه من الاستثمارات كشرط أساسي لقبوله" (حنفي، 2002، صفحة 325)

كما تعرف بأنها: " التكلفة المرجحة لكل مصدر من مصادر التمويل(علوان، 2009، .، صفحة 329)

3.2.3 نظم المعلومات المالية التمويلية: يمكن تعريفها على أنها: "إحدى نظم المعلومات المالية المبنية على الحاسبات الآلية التي تقوم بدعم عملية اتخاذ المديرين الماليين لقراراتهم المتعلقة بالأنشطة التمويلية وتحديد المخصصات المالية والرقابية عن الموارد المالية للمؤسسة." (نوري، 2012، صفحة 194)

4.2.3 جدول التمويل: يمكن تعريف جدول التمويل على أنه: جدول الاستخدامات والموارد الذي يفسر تغيرات ذمة المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، يبرز هذا الجدول تمويل الاحتياجات التمويلية الجديدة المحققة خلال الدورة، وسائل التمويل اللازمة، وأثر كل العمليات المحققة على مستوى الخزينة، يتميز جدول التمويل بمنطق التوازن الذممي الذي يركز على مفاهيم رأس المال العامل الصافي الإجمالي، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

4. الدراسة الميدانية:

1.4 منهجية الدراسة الميدانية : قبل القيام بتحليل الاستبيان المعد لخدمة هذه الدراسة لابد من تحديد الخطوات المتبعة في إعدادها وتوزيعه وأهم الأساليب المستخدمة في تحليله وفق التالي:

1.1.4 تحديد مجتمع وعينة الدراسة: في هذه الدراسة تم اختيار مجتمع وعينة الدراسة وفق التالي:

1.1.1.4 مجتمع الدراسة: إن مجتمع الدراسة المحدد في هذه الدراسة يتمثل في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بولاية بسكرة وذلك لما تملكه هذه المؤسسات من دور ريادي و متميز في الأنشطة التجارية والصناعية التي تعمل على تدعيم الحركة التجارية والدفع بالتنمية الاقتصادية للولاية المعنية فضلا عن دورها في تدعيم الحركة التجارية على المستوى الوطني من خلال توزيعها لمنتجاتها على عدد من ولايات الوطن، هذا الدور لا يمكن أن تقوم به دون أن تلجأ الى اتخاذ قرارات سواء إدارية أو مالية من شأنها أن تطور من نشاطها وتسهل مهامها لتحقيق أهدافها المنتظرة من خلال العمل المحاسبي الذي يوفر لها كم معتبر من المعلومات المحاسبية من أجل استخدامها في اتخاذ قراراتها المالية خاصة في جانب التمويل.

2.1.1.4 عينة الدراسة: لقد تم الاهتمام باختيار شريحة الأفراد لفئات عينة الدراسة بعناية فائقة، بحيث تم الوصول إلى أكبر شريحة معدة ومستخدمة للمعلومات المحاسبية التي تنتجها مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة، واعتمدت الباحثين على اختيار هذه الشريحة كونها تمتلك قدر كافي من الخبرات العلمية والعملية في المجال المحاسبي وتطبيقاته، وذلك بهدف الوصول إلى أكبر قدر من النتائج الواقعية والمفيدة للدراسة.

بالنسبة لعدد العينة النهائية التي تم العمل بها بعد عملية الفرز والتفحص وإلغاء الاستثمارات الغير صالحة تم الإبقاء على 90 استمارة صالحة لإجراء الدراسة عليها.

2.1.4 الاستبيان: تم تقديم الاستبيان المعد لهذه الدراسة في شكله النهائي بعد إتباع عدة مراحل نبيتها في ما يلي:

1.2.1.4 تحضير أسئلة الاستبيان: حاولت الباحثين أولا بناء استبيان مبني على أساس علمي، مع التركيز على ضرورة تبسيط الأسئلة التي جاء بها هذا الاستبيان والابتعاد عن التعقيد حتى تكون قابلة للفهم من قبل أفراد العينة الموجهة لهم، إذ تم تقسيم هذا الاستبيان إلى جزئين:

أ- الجزء الأول: الخاص بالمعلومات المهنية المتعلقة بالمجيب على الأسئلة من خلال معرفة مؤهله العلمي، التخصص الأكاديمي والذي يجب أن يكون له علاقة بصلب الموضوع، الوظيفة التي يشغلها داخل المؤسسة، بالإضافة إلى تحديد سنوات الخبرة المهنية.

ب- الجزء الثاني: تم تخصيصه لمحاور الدراسة والذي قسم بدوره إلى محورين من أجل الوصول إلى الهدف المرغوب منه من أجل إثبات فرضيات الدراسة.

2.2.1.4 قياس مدى الموافقة على محاور الاستبيان: لهذه الدراسة تم اختيار مقياس ليكارت الخماسي المكون من 5 درجات، لقياس موافقة المستجيبين لفقرات الاستبيان مقسمة حسب الجدول التالي:

الجدول 2: يوضح درجات سلم ليكارت الخماسي

المحور الأول					المحور المعني والاستجابة
أبدا	نادرا	أحيانا	غالبا	دائما	
1	2	3	4	5	الدرجة
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الاستجابة والمحور المعني
المحور الثاني					

المصدر: من إعداد الباحثين

3.2.1.4 إختبار صدق وثبات الاستبيان: تم إثبات صدق أداة الدراسة ظاهريا كخطوة أولى من خلال عرض الاستبيان على عدد من المحكمين المختصين في مجال المحاسبة.

بعد جمع البيانات الأولية للعينة الاستطلاعية (30 استمارة) وتفرغها في برنامج SPSS الإصدار رقم 23 ومن أجل قياس صدق الاتساق الداخلي للاستبيان تم حساب معامل الارتباط بيرسون Pearson للفقرات المكونة له مع الجزء الخاص بها والمحور الذي تنتمي إليه وجد أن معامل الارتباط قوي عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )، هذا ما يؤكد صدق أداة الدراسة.

كخطوة أخيرة قبل مباشرة توزيع الاستبيان على العينة النهائية وللتأكد من ثبات الاستبيان تم الاستعانة بمعامل ألفا كرونباخ Alpha de Cronbach والذي تراوحت قيمه (من الجزء إلى الكل) بين (0,625 و0,849) أي أن الاستبيان يتمتع بدرجة ثبات تلي احتياجات الدراسة. (أنظر الملحق 1)

3.1.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة: بغرض تحليل البيانات المجمعة سيتم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

✓ معامل ارتباط بيرسون Pearson: لقياس مدى صدق الاتساق الداخلي لكل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، بالإضافة إلى تحديد معامل ارتباط متغيرات الفرضية المراد اختبارها قبل إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط؛

✓ معامل ألفا كرونباخ Alpha de Cronbach: هذا المعامل الذي يستخدم عندما يراد قياس ثبات التقديرات التي نحصل عليها من الإستبانات التي تقيس موضوع يفترض تجانس فقراته، قيمته المعتمدة بين الصفر والواحد ومتوسطه 0.6: (دليو، 2014، صفحة 87)

✓ النسب المئوية والتكرارات: لوصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة والمتمثلة في الجزء الأول من الاستبيان الخاص بالمعلومات المهنية؛

✓ المتوسط الحسابي: يعرف على أنه هو القيمة التي تجتمع حولها مجموعة القيم، ويتم حسابه لمعرفة ترتيب فقرات الاستبيان من أعلى إلى أقل متوسط حسابي؛

✓ الانحراف المعياري: يعرف على أنه القيمة التي تبين مدى انحراف الفقرات عن متوسطها الحسابي، فكلما زادت قيمة الانحراف عن المتوسط كلما كان الانحراف عالي والعكس صحيح؛

✓ اختبار Kolmogrov-smirnov: لإجراء اختبار التوزيع الطبيعي؛

✓ اختبار Shapiro-Wilk: لإجراء اختبار التوزيع الطبيعي وتأكيد الاختبار السابق؛

✓ اختبار العلاقة الخطية: اختبار يتم إجراؤه من أجل إثبات خطية العلاقة بين المتغير المستقل والتابع من أجل تحديد

حتمية إجراء اختبارات معينة دون الأخرى؛

اختبار الانحدار الخطي البسيط: لقياس أثر المتغير المستقل على المتغير التابع لكل فرضية من فرضيات الدراسة،

بالإضافة إلى تحديد نموذج الانحدار الخطي البسيط لكل فرضية من فرضيات الدراسة والذي يمكن ترجمته من

$$Y=B_0+B_1X$$

2.4 التحليل الإحصائي للبيانات: من خلال إجراء الاختبارات الأولية للبيانات المجمعة وفق الخطوات التالية:

1.2.4 وصف الخصائص المهنية لعينة الدراسة: انطلاقاً من البيانات الخاصة بالمعلومات المهنية لأفراد العينة النهائية المجمعة

من استمارة الاستبيان تم الحصول على المعلومات المبينة في الجدول التالي:

الجدول 3: توزيع عينة الدراسة حسب المعلومات المهنية

المتغير	نوع المتغير	التكرار	النسبة	المتغير	نوع المتغير	التكرار	النسبة
1-المؤهل العلمي	ثانوي	12	13,3	3-الوظيفة	محاسب	50	55,6
	ليسانس	50	55,6		رئيس مصلحة	33	36,7
	ماستر	18	20		مدير	07	7,7
	مؤهل آخر	10	11,1				
2-التخصص الأكاديمي	محاسبة	20	22,2	4-الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	31	34,4
	محاسبة وضرائب	05	5,6		من 5 إلى 10 سنوات	28	31,1
	محاسبة ومالية	24	26,6		من 11 إلى 15 سنة	14	15,6
	تخصص آخر	41	45,6		أكثر من 15 سنة	17	18,9

المصدر: من إعداد الباحثين (اعتماداً على نتائج الاستبيان)

من خلال الجدول السابق نستنتج ما يلي:

- المؤهل العلمي: بنسبة تفوق 55% لديهم شهادات جامعية وهذا ما يعطي مصداقية أكثر لآراء عينة الدراسة حول النتائج المتوصل إليها، بحكم أن هذا المؤهل يدل على درجة وعي كبيرة حول ما سيتم طرحه في الاستبيان؛
- التخصص الأكاديمي: بنسبة تفوق 50% تخصص محاسبة هذا ما يسمح وبدرجة كبيرة بإعطاء نتائج موثوقة أكثر حول هذه الدراسة كونها تمس الجانب المحاسبي بصورة كبيرة جداً؛
- الوظيفة: نسبة 55,6% تخص وظيفة المحاسب وهي نسبة كافية جداً لإعطاء إجابات قريبة أكثر من الواقع فيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية المعدة من قبلهم؛
- الخبرة المهنية: بنسبة تفوق 50% تتعلق بالخبرة المهنية التي تفوق 5 سنوات عمل فعلية وهي نسبة كافية جداً لإعطاء إجابات تتماشى مع كفاءة، خبرة وممارسة مرتبطة بمحاور الدراسة.

2.2.4 التحليل الإحصائي لاتجاه إجابات عينة الدراسة: من خلال حساب كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

لإجابات أفراد عينة الدراسة (أنظر الملحق 2) و يمكن التعليق على نتائجها وفق التالي:

- بالنسبة للمحور الأول المتعلق بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات المكونة لهذا المحور بين (4.5222 و 3,7222) وانحراف معياري تراوح بين (0.58498 و 0.99468) مما يدل على وجود إنفاق بين آراء عينة الدراسة حول فقرات هذا المحور وفق الترتيب المبين في الملحق سابق الذكر، في حين أن المتوسط الحسابي الجزئي والانحراف المعياري لقسامي هذا المحور وهما الخصائص الرئيسية والخصائص الثانوية قدر على التوالي ب (4,2139، 0.43433) و (4,3533، 0.45276) أما المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات هذا المحور قدر ب (4,2675، 0.38938).

- أما بالنسبة للمحور الثاني المتعلق بعملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية فالمتوسط الحسابي للفقرات الخاصة به تراوحت ما بين (4,2889 و 3,9778) وانحراف معياري تراوح بين (0.83793 و 0.93590) مما يثبت انسجام إجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات هذا المحور، وفق الترتيب المدرج في الملحق 02 لهذه الفقرات، أما المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات هذا المحور فقدر ب (4,1127، 0.52259).

- في حين قدر المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري المقابل له لجميع فقرات الاستبيان قدر ب (4,2133، 0.35290) وهذا ما يؤكد وجود اتفاق عام في اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية موضوع توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

3.4 اختبار فرضيات الدراسة وتحليل نتائجها: انطلاقا من فرضيات الدراسة سيتم أولا بناء الفروض العدمية بغرض الاختبار الإحصائي لها:

الفرضية العدمية الأولى :

$H_0$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha = 0,05$ ) للخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الفرضية البديلة  $H_1$ : وهي تمثل الفرضية البحثية الأولى يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha = 0$ ) للخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. وتقسما للفرضية العدمية الأولى إلى فرضيتين جزئيتين هما:

-  $H_{01}$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha = 0,05$ ) لخاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،

وتقابل الفرضية البديلة  $H_{11}$ : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha = 0,05$ ) لخاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،

-  $H_{02}$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha = 0,05$ ) لخاصية موثوقية المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،

وتقابل الفرضية البديلة  $H_{22}$ : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha = 0,05$ ) لخاصية موثوقية المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

الفرضية العدمية الثانية:

$H_0$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha = 0,05$ ) للخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

وتقابل الفرضية البديلة  $H_1$ : وهي تمثل الفرضية البحثية الثانية يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha=0,05$ ) للخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. يتطلب الاختبار الإحصائي لهذه الفروض إتباع الخطوات التالية:

1.3.4 إثبات تحقق شروط اختبار الفرضيات: في هذه الخطوة سيتم التحقق من توفر الشروط الأساسية من أجل تحديد أي الاختبارات الواجب إتباعها لإثبات أو نفي فرضيات الدراسة:

1.1.3.4 اختبار التوزيع الطبيعي: يتم إجراء هذا الاختبار من أجل تحديد نوع الاختبارات الواجب إتباعها اتجاه فرضيات الدراسة سواء معلمية أو لامعلمية، لذا لا بد من التأكد فيما إذا كانت البيانات المجمعّة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وذلك من خلال اللجوء إلى استخدام كل من اختبار Kolmogorov-smirnov واختبار Shapiro-Wilk وتم التوصل إلى النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول 4: اختبار التوزيع الطبيعي

نوع الاختبار	Shapiro-Wilk	Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>
مستوى الدلالة	Sig	Sig
فقرات الاستبيان	0.732*	0.200*

\*مستوى الدلالة ( $\alpha = 0,05$ )

المصدر: من إعداد الباحثين (اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS)

من خلال النتائج المتوصل إليها نستنتج أن توزيع البيانات طبيعي، إذ أن مستوى الدلالة في كلا الاختبارين أكبر من مستوى الدلالة المعمول به في هذه الدراسة ( $\alpha = 0,05$ )، بالتالي لاختبار فرضيات الدراسة سيتم استخدام الاختبارات المعلمية.

2.1.3.4 اختبار العلاقة الخطية: يتم إجراء هذا الاختبار من أجل تحديد مستوى دلالة العلاقة الخطية بين متغيري كل فرضية من فرضيات الدراسة، وتم تلخيص نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول التالي:

الجدول 5: اختبار العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

مستوى الدلالة Sig	متغيرات الدراسة	
	المتغير التابع	المتغير المستقل
0,553	قرار التمويل	خاصية الملاءمة
0,194		خاصية الموثوقية
0,728		الخصائص الثانوية

المصدر: من إعداد الباحثين (اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS)

من خلال مستويات الدلالة المحسوبة بين كل متغير مستقل والمتغير التابع لكل فرضية جزئية من فرضيات الدراسة نلاحظ أن مستوى الدلالة المستخرج اعتمادا على اختبار العلاقة الخطية أكبر من مستوى الدلالة المعمول به في الدراسة ( $\alpha = 0,05$ ) وهذا ما يدل على أن هناك علاقة خطية بين كل من المتغيرات المستقلة للدراسة المتمثلة في كل من خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية والخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية والمتغير التابع المتمثل في قرار التمويل، وهذا ما يمهد لإجراء الاختبارات المعلمية اللازمة الأخرى.

3.1.3.4 اختبار علاقة الارتباط: تعتبر آخر خطوة قبل إجراء اختبار فرضيات الدراسة من أجل تحديد معامل الارتباط بين متغيري فرضيات الدراسة، وذلك من خلال حساب معامل الارتباط Pearson كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 6: معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

البيان		المتغير المستقل	المتغير التابع
قرار التمويل			
*0,213	معامل الارتباط	خاصية الملاءمة	
0,044	Sig		
90	حجم العينة		
*0,229	معامل الارتباط	خاصية الموثوقية	
0.030	Sig		
90	حجم العينة		
*0.244	معامل الارتباط	الخصائص الثانوية	
0.021	Sig		
90	حجم العينة		

\*مستوى الدلالة ( $\alpha = 0,05$ )

المصدر: من إعداد الباحثين (اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS)

من خلال النتائج المتوصل إليها والمبينة في الجدول السابق يتضح أن مستوى الدلالة المقابلة لمعاملات الارتباط المحسوبة لكل من متغيري فرضيات الدراسة أقل من مستوى الدلالة المعمول به ( $\alpha = 0,05$ ) وهذا ما يفسر وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين المتغيرين.

2.3.4 اختبار الفرضية الأولى: بعد التأكد من شروط تطبيق اختبار الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيتين الجزئيتين المنقسمتين من للفرضية الأولى تم تطبيقه والتوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم 07: معاملات اختبار الانحدار الخطي البسيط لنموذج الفرضية الأولى

المعاملات النموذج	معامل الانحدار B	المعامل المعياري Bêta	معامل التحديد R-deux	المعنوية Sig417
نموذج الفرضية الجزئية الأولى	الثابت	--	--	0.000
	الملاءمة	0,203	0,213	0.044
نموذج الفرضية الجزئية الثانية	الثابت	--	--	0.000
	الموثوقية	0.238	0.229	0.030

- المتغير التابع: قرار التمويل

المصدر: من إعداد الباحثين (اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS)

إنطلاقا من النتائج المبينة في الجدول السابق نلاحظ أن:

- مستوى معنوية النموذج الأول الخاص بالفرضية الجزئية الأولى هو ( $\text{Sig}=0,044$ ) وهي معنوية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0,05$ ) أي أن النموذج المراد دراسته معنوي؛
- مستوى معنوية النموذج الثاني الخاص بالفرضية الجزئية الثانية هو ( $\text{Sig}=0,030$ ) وهي معنوية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0,05$ ) أي أن النموذج المراد دراسته معنوي؛

بمعنى أدق تأثير المتغير المستقل معنوي على المتغير التابع، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضين الصفرين وقبول الفرضين البديلين اللذان يؤيدان وجود تأثير بين المتغيرين.

وفيما يخص القيم الأخرى المدرجة ضمن الجدول فيمكن تفسيرها وفق التالي:

- دالة الانحدار الخاصة بالفرضية الجزئية الأولى تأتي كما يلي  $Y=3.278 + 0.203X$  أي أنه كلما زاد اهتمام متخذي القرار بخاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية بمقدار وحدة انحراف معياري واحدة تحدث زيادة في اهتمامهم بعملية اتخاذ قرار التمويل بنسبة تبلغ 20,3%؛

- دالة الانحدار الخاصة بالفرضية الجزئية الثانية تأتي كما يلي  $Y=3.083 + 0.238X$  أي أنه كلما زاد اهتمام متخذي القرار بخاصية موثوقية المعلومات المحاسبية بمقدار وحدة انحراف معياري واحدة تحدث زيادة في اهتمامهم بعملية اتخاذ قرار التمويل بنسبة تبلغ 23,8%؛

- معامل التحديد R-deux والذي هو عبارة عن تربيع المعامل المعياري  $B\hat{e}t\alpha$ ، تشير قيمته المبينة في الجدول أعلاه إلى أن كل من خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية وخاصية موثوقية المعلومات المحاسبية تفسران على التوالي ما نسبته 4,5% و 5,3% من التغيرات التي تطرأ على عملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ 90,2% فإنها تعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها هاذين النموذجين.

3.3.4 اختبار الفرضية الثانية: بعد التأكد من شروط تطبيق اختبار الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الثانية تم تطبيق هذا الاختبار والتوصل إلى النتائج التالية:

الجدول 8: معاملات اختبار الانحدار الخطي البسيط لنموذج الفرضية الثانية

المعاملات النموذج	معامل الانحدار B	المعامل المعياري $B\hat{e}t\alpha$	معامل التحديد R-deux	المعنوية Sig
الثابت	2,888	--	--	0.000
الخصائص الثانوية	0,281	0,244	0.059	0.021

- المتغير التابع: قرار التمويل

المصدر: من إعداد الباحثين (اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS)

إنطلاقا من النتائج المبينة في الجدول السابق نلاحظ أن:

- مستوى معنوية النموذج الأول الخاص بالفرضية الثانية هو ( $Sig=0,021$ ) وهي معنوية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0,05$ ) أي أن النموذج المراد دراسته معنوي؛

❖ بمعنى أدق تأثير المتغير المستقل معنوي على المتغير التابع، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تؤيد وجود أثر للخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية في إتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

وفيما يخص القيم الأخرى المدرجة ضمن الجدول فيمكن تفسيرها وفق التالي:

- دالة الانحدار الخاصة بالفرضية الثانية تأتي كما يلي  $Y=2.888+0.281X$  أي أنه كلما زاد إهتمام متخذي القرار بالخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية بمقدار وحدة انحراف معياري واحدة تحدث زيادة في اهتمامهم بعملية اتخاذ قرار التمويل بنسبة تبلغ 28,1%؛

- تشير قيمة معامل التحديد R-deux المبيّنة في الجدول أعلاه إلى أن الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية المعلومات المحاسبية تفسر ما نسبته 5,9% من التغيرات التي تطرأ على عملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ 94,1% فإنها تعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها هذا النموذج.

##### 5. خاتمة:

تم السعي من خلال هذه الدراسة إلى تبيان أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ممثلة في كل من الخصائص الرئيسية والثانوية على عملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. وقد توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

- تأكيد أفراد عينة الدراسة على أن المعلومات المحاسبية المعدة والمقدمة من قبل المؤسسات الجزائرية خاصة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي تتوفر على خصائص نوعية مميزة (سواء الخصائص الرئيسية أو الثانوية)،

- تأكيد أفراد عينة الدراسة على أن عملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية هي عملية تتم بموجب تحديد مصادر التمويل المتوفرة واحترام أساسيات هذا النوع من القرارات (هيكل التمويل، تكلفة التمويل، جدول التمويل وإعداد نظم المعلومات التمويلية)،

- عملية اتخاذ قرار التمويل لا بد فيها من الاعتماد على معلومات محاسبية تتوفر على خصائص نوعية بقسمها الرئيسية و الثانوية بإجمالي تأثير 15,7% وهي نسبة مقبولة عموماً، للعمل بها في إختيار مصدر تمويل دون الآخر.

أما أهم التوصيات التي يمكن تقديمها تتمثل في:

- ضرورة التركيز أكثر على توفير معلومات محاسبية ذات جودة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- العمل على تكوين وتدريب معدي المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفق متطلبات العمل بالمعايير المحاسبية الدولية التي من شأنها توفير خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية؛
- التركيز أكثر على أساسيات قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من أجل تحديد الهيكل التمويلي الأمثل لكل مؤسسة وفق احتياجاتها؛
- العمل على إنشاء نظم معلومات تمويلية داخل كل مؤسسة اقتصادية لتحقيق أكبر قدر ممكن من التنظيم والشفافية في عملية اتخاذ قرار التمويل.

##### ● قائمة المراجع

- احمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي الجديد) ، دار صفاء للنشر والتوزيع، (عمان، الأردن، 2010) ؛
- إسماعيل خليل إسماعيل، ريان نعوم ، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الثلاثون، 2012؛
- إلياس بوجعادة ،مليكة زغيب ،أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، يومي 14 و 15 أفريل 2009، جامعة مسيلة، الجزائر؛
- دريد كمال آل شبيب. مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار الميسر للنشر والتوزيع، (عمان، الأردن 2006) ؛
- دونالد كيسو، جيرري وايجنت ،المحاسبة المتوسطة (الطبعة الثانية ) ، دار المريخ للنشر (الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005) ؛
- زياد رمضان، مبادئ الإستثمار المالي الحقيقي (الطبعة الثانية) ، دار وائل للنشر (عمان، الأردن 2005) ؛
- عبد الغفار حنفي ،أساسيات التمويل والإدارة المالية ، الدار الجامعية الجديدة،( القاهرة، مصر. 2002).

- عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، (عمان، الأردن 2009) ؛
- فضيل دليو ، معايير الصديق والثبات في البحوث الكمية والكيفية ،مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، 2014 ؛
- محمد أبو نصار، جمعة حميدات ،معايير الإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعلمية)، دار وائل للنشر. (عمان ، الأردن،2008) ؛
- محمد براق ،بورصة القيم المتداولة وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر،1999؛
- محمد مطر، موسى السيوطي،التاصيل النظري للممارسات المهنية للمحاسبة في مجالات القياس والعرض والإفصاح،(الطبعة الثانية) ، دار وائل للنشر والتوزيع،(عمان ، الأردن. 2008) ؛
- مروان عوض ماهر شكري،. المالية الدولية،دار الحامد للنشر والتوزيع. (عمان، الأردن ،2004) ؛
- نمر عبد الحميد السليحات، منذر بركان النمر ، قياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية (دراسة مقارنة) ،مجلة دنانير، العدد الخامس،2014 ؛
- نوال لعشوري ،جمعة هوام. ،الحوكمة المحاسبية للمؤسسة. دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الوطني حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق) ، 17،16،2010، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر ؛
- نوري منير ،نظام المعلومات المطبق في التسيير،ديوان المطبوعات الجامعية،(الجزائر،2012) ؛

- *Pascal Barneto, G. G., Finance manuel et applications. é DUNOD Paris, France,2009.*
- *Pilverdier-Latreyte, J.,Finance d'entreprise,éd Economica, 7eme, Paris France,1999.*
- *Zavi Bodie, R. M, (). Finance, éd Pearson, Paris, France,2001.*